

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١١٠

الأثنين، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد ميريليس ريس سوتيرو دي مينيزس
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيد كفالهايم
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-46149 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التاليين اسمها إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة غادة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): قبل أسبوعين، اتفق الطرفان على تمديد الهدنة في اليمن بنفس الشروط لمدة شهرين آخرين، حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأتني على الطرفين لاتخاذهما تلك الخطوة، التي تسمح بوقف القتال لأطول فترة منذ بدء الحرب. وهو ما سيسمح أيضا ببدء الاستعادة من التدابير الإنسانية والاقتصادية الواردة في اتفاق الهدنة.

وإلى جانب تمديد الهدنة، تعهد الطرفان بالاستفادة من الشهرين المقبلين لمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق هدنة موسع بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وسيضمن الاتفاق الموسع عناصر إضافية ستزيد من تحسين الحياة اليومية لليمنيين رجالا ونساء. وسيسمح الاتفاق أيضا باتخاذ المزيد من الخطوات نحو إنهاء النزاع. وإذ أعمل مع الأطراف لتحقيق ذلك الهدف، فإنه يتعين علينا جميعا أن نذكر أنفسنا بأن عدم التوصل إلى اتفاق لتمديد سؤدي إلى تجدد دورات تصعيد التوتر والعنف، التي ستكون لها عواقب مدمرة، يمكن

التنبؤ بها، تطل أبناء اليمن. واليمن في أمس الحاجة إلى تجنب هذا السيناريو. لذا أدعو الأطراف إلى اختيار العمل على بناء الثقة اللازمة لتجنب العودة إلى الحرب والشروع في بناء السلام الدائم.

قبل أن استفيض في عناصر مقترح الهدنة الموسع وأشرح أثره الملموس المتوقع على اليمنيين رجالا ونساء، أود أولا أن أخص ما وصلنا إليه حتى الآن من حيث تنفيذ الهدنة الحالية.

لا تزال الهدنة قائمة على نطاق واسع من الناحية العسكرية منذ أربعة أشهر ونصف الشهر. فلم تحدث أي عمليات عسكرية كبيرة أو تغييرات في الخطوط الأمامية، ولم تُشن غارات جوية مؤكدة داخل اليمن ولا هجمات انطلقت منه عبر الحدود. وما زلنا نشهد انخفاضا كبيرا في الخسائر في صفوف المدنيين، حيث شهد الأسبوع الأول من آب/أغسطس أقل عدد من أولئك الضحايا منذ بدء الهدنة ومنذ بداية الحرب. ومعظم الخسائر في صفوف المدنيين لا تزال ناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ومن التطورات المثيرة للقلق الزيادة في عدد الضحايا والمصابين من الأطفال، إذ تبلغ نسبتهم الآن حوالي ٤٠ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين المبلغ عنها. وفي ٢٣ تموز/يوليه، وقع حادث مريع جدا في تعز، عندما أُطلقت قذيفة هاون على حي زيد المشكي السكني، مما أسفر عن مقتل طفل وإصابة ١٠ آخرين. وأنا أدين جميع أعمال العنف هذه. فلا بد من حماية المدنيين مهما كلف الأمر.

لا يزال مكنتي يتلقى تقارير من كلا الجانبين عن نفس أنواع الحوادث المدعى ارتكابها والمبلغ عنها في الأشهر الماضية. وبما أن الهدنة لا تتضمن آلية رصد مستقلة، فإنني أشجع الأطراف على الاستفادة من القنوات المنشأة بموجب اتفاق الهدنة، مثل لجنة التنسيق العسكرية، لمعالجة ما يدعى ارتكابه من حوادث.

إن لجنة التنسيق العسكرية نتيجة مهمة للهدنة. والحفاظ على هذه القناة أمر بالغ الأهمية. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع الرابع للجنة خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس في عمان. كما اتفق

ذهابا وإيابا من صنعاء وإليها، نقلت أكثر من ١٥ ٠٠٠ مسافر، ويواصل مكثبي العمل مع السلطات المصرية لتيسير رحلات جوية منتظمة من القاهرة وإليها. ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9088)، ونتيجة للدعم الاستثنائي الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية، ازدادت وتيرة الرحلات الجوية التجارية إلى ثلاث رحلات أسبوعيا بين صنعاء وعمان. وآمل أن يتواصل ازدياد عدد الرحلات الجوية وتواترها لتمكين الرجال والنساء اليمنيين من لمّ الشمل مع أسرهم والحصول على العلاج الطبي وفرص التعليم في الخارج.

ومنذ البداية، أوضحت أن الهدنة تدبير مؤقت يهدف إلى وقف الأعمال العدائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة. وستتكمّل السيدة غادة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمزيد من التفصيل عن هذه الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية في إحاطتها. وفي مناقشاتي مع الطرفين، أكّدا بصورة متواصلة على ضرورة البناء على الهدنة القائمة لتحقيق مجموعة واسعة من الأولويات الاقتصادية والأمنية والسعي إلى إيجاد حلول دائمة على نحو أكبر للمسائل ذات الآثار السياسية.

ولهذا السبب، أسعى إلى التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق هدنة موسع في الأسابيع القليلة الماضية. واقتراحي بشأنه يشمل، أولا، اتفاقا بشأن آلية صرف شفافة وفعالة للدفع المنتظم لمرتبات موظفي الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية المدنية. ثانيا، فتح طرق إضافية في تعز والمحافظات الأخرى. ثالثا، إيجاد جهات إضافية من وإلى مطار صنعاء. ورابعا، تدفق منتظم للوقود إلى ميناء الحديدة. والتوصل إلى اتفاق موسع سيمكننا من المضي قدما في عملية متعددة المسارات لمعالجة المسائل الإنسانية والاقتصادية الإضافية وإيجاد بيئة ملائمة لبدء مناقشات بشأن وقف دائم لإطلاق النار والاستعداد لاستئناف عملية سياسية بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وقد قدم الطرفان تعليقات موضوعية على اقتراحي. وعلى الرغم من إمكانية إيجاد حيز لاتفاق محتمل، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمناقشة تفاصيل اتفاق هدنة موسع. ولذلك، فإن أحدث تمديد

الأطراف أيضا على الاجتماع في إطار فريق عامل تقني لإنشاء غرفة تنسيق مشتركة، مهمتها دعم اللجنة فيما يتعلق بتدبر الحوادث للحد منها من خلال تهدئة التوتر على المستوى التشغيلي. وقد اختتم للتو رئيس لجنة التنسيق العسكرية، وهو مستشاري العسكري الرئيسي، زيارة استغرقت أسبوعين إلى عدن وصنعاء وتعز، حيث أجرى مناقشات بناءة مع ممثلي اللجنة فضلا عن ممثلين آخرين عن دوائر الأمن والسياسة والمجتمع المدني.

ولا يزال فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات في طليعة جهودي. وقد أمضى أعضاء مكثبي مؤخرا بعض الوقت على جانبي خط المواجهة في تعز، حيث انخرطوا مع السلطات المحلية وكذلك مع الوسطاء المحليين ومنظمات المجتمع المدني. وقُدمت إلى الأطراف عدة مقترحات تتضمن مجموعات مختلفة من الطرق وخيارات فتحها تباعا. ومن المؤسف أنه على الرغم من تلك الجهود، لم يُحرز أي تقدم في فتح الطرق حتى الآن. ومن أجل سكان تعز وعموم الناس ولصالح الاقتصاد، يتعين على الأطراف الاتفاق على فتح الطرق على وجه السرعة. ففتحها مسألة إنسانية في المقام الأول، والهدنة توفر بيئة مؤاتية للأطراف لكي تتمكن من تحقيق هذا الأمر سريعا، مثلما حدث مع بنود أخرى من اتفاق الهدنة، وهو ما يحسن بالفعل الحالة الإنسانية. يستحق سكان تعز وجميع أنحاء اليمن أن يستفيدوا من مكاسب الهدنة بجميع جوانبها. ومن بين هذه الجوانب تدفق واردات الوقود إلى ميناء الحديدة، الذي يستمر بفضل تمديد الهدنة. فقد سُمح ولما مجموعه ٣٣ سفينة بدخول ميناء الحديدة منذ بدء الهدنة، جلبت ما يقرب من مليون طن متري من منتجات الوقود المختلفة. وأود مرة أخرى أن أسجل تقديري للدور المحوري الذي تضطلع به آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تيسير تلك الواردات من منتجات الوقود، وأكرر الإعراب عن قلقي من أن يؤدي نقص التمويل إلى إغلاقها.

ومن العناصر الرئيسية الأخرى في اتفاق الهدنة الحالي الذي يسهم في تحسين حياة الرجال والنساء اليمنيين، فتح مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية. وتم حتى الآن تسيير ٣١ رحلة

يهدد بعض المناطق. وكما قلنا مؤخرا، هناك ثلاث مسائل رئيسية تشكل النظرة الإنسانية لليمن، وهي الاقتصاد والبيئة التشغيلية لوكالات المعونة والتمويل الإنساني. وسأستعرض ما آلت إليه تلك المسائل.

أولا، فيما يتعلق بالاقتصاد، حيث لا تزال الظروف تتذر بالخطر، أصبح سعر الصرف الآن أسوأ مما كان عليه قبل الهدنة. وكانت جميع المكاسب التي تحققت مباشرة بعد الهدنة قصيرة الأجل، والآن أصبح عدد قليل من الناس قادرين على شراء الغذاء أو غيره من الضروريات المشتركة، التي يجب استيرادها جميعا تقريبا. والإمدادات الغذائية داخل البلد مستقرة حاليا إلى حد ما، ولكن سلسلة الإمدادات الغذائية، التي تعتمد على الواردات التجارية، لا تزال محفوفة بالمخاطر. وفي تموز/يوليه، تناقصت الواردات الغذائية التجارية للشهر الرابع على التوالي، حيث انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة عن متوسط ١٢ شهرا. وتلوح في الأفق مخاوف جدية بشأن الواردات التجارية المتجهة إلى الحديد والصليف، التي تقشها جميعا قبل وصولها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. وفي تموز/يوليه، استقبل مينائي الحديد والصليف نحو ٦٠ في المائة من جميع الواردات الغذائية إلى اليمن ونحو ٥٠ في المائة من جميع واردات الوقود. والواردات التجارية شريان حياة أساسي، وكثيرا ما أعلن مجلس الأمن التزامه بتيسيرها عبر جميع الموانئ، كما فعل مؤخرا في القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). ولكن من المرجح أن تضطر آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش إلى وقف عملها في غضون بضعة أسابيع. فهي تحتاج إلى ٣,٥ ملايين دولار لدفع تكاليف العمليات حتى كانون الأول/ديسمبر. وهذا مبلغ متواضع مقارنة بالأثر الهائل لتمكين القطاع الخاص اليمني من مواصلة جلب الغذاء والوقود والسلع الأخرى التي يحتاجها ملايين الأشخاص للبقاء على قيد الحياة. وإذا اختارت الدول الأعضاء عدم استمرار آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، فمن الصعب التنبؤ بالنتيجة بالنسبة للواردات التجارية. ونأمل أن تكون هناك خطط واضحة لكفالة استمرار تلك الواردات دون انقطاع، مع التذكير بالتزام مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وتواصل وكالات المعونة تقديم المساعدات في جميع أنحاء البلد، حيث تصل في المتوسط إلى أكثر من ١١ مليون شخص كل شهر. وكثيرا ما تواجه الوكالات قيودا خطيرة في القيام بذلك، وهذه هي

للهدنة يسمح لنا بمواصلة العمل بسرعة من أجل التوصل إلى اتفاق هدنة موسع، وإنني أبذل جهودا حثيثة لدعم الطرفين في إيجاد حل للمسائل العالقة. وبالنظر إلى تعقيدات المسائل التي يجري تناولها والقيود الزمنية التي نواجهها، أحض الطرفين على إبداء المرونة والاستجابة إذا طلبت منهما الاجتماع من أجل التوصل إلى اتفاق.

وسأواصل خلال الأسابيع القليلة المقبلة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الهدنة وتمديدتها وتوسيع نطاقها. وأعرب عن امتناني الخاص للدعم المتضامن من المجلس، فضلا عن دعم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة في مساعدة اليمن وسكانه على اتخاذ الخطوات الضرورية والحاسمة نحو تحقيق السلام. إننا بحاجة إلى إنهاء النزاع، وليس مجرد إدارته.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي (تكلمت بالإنكليزية): شأننا شأن المبعوث الخاص، نرحب بتمديد الهدنة في اليمن مؤخرا. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى اتفاق هدنة موسع على غرار ما وصفه السيد غرونديبرغ من فوره. ونأمل أيضا أن يشهد التمديد تقدما سريعا في إعادة فتح الطرق الرئيسية في تعز وحولها، حيث إن المدنيين وحركة المرور التجارية ووكالات الإغاثة يواجهون منذ سنوات قيودا على الحركة لا تطاق، ونأمل أن نرى نهاية للعنف في اليمن على نحو شامل. وعلى الرغم من أن القتال والخسائر في صفوف المدنيين قد انخفضت بشكل حاد منذ نيسان/أبريل، فإنها لم تتوقف على الإطلاق. ففي ٢٣ تموز/يوليه، على سبيل المثال، أسفر قصف في مدينة تعز عن مقتل طفل وإصابة ١٠ آخرين. ووفقا لتقارير متاحة للعن، قتل أكثر من ١٥٠ مدنيا منذ بدء الهدنة في نيسان/أبريل، لذلك نرحب بالهدنة وتمديدتها، يجب أن يكون لدينا أيضا رؤية واضحة بشأن حدودها. ويشكل العنف المستمر والخسائر في صفوف المدنيين داخل البلد أحد هذه القيود. وتشكل الأزمة الإنسانية الشديدة في اليمن قيودا آخر. ولا يمكن أن نتوقع أن تحل الهدنة وحدها تلك الأزمة، بما في ذلك خطر المجاعة الذي

الذين قُطعت معونتهم الغذائية في الأشهر الأخيرة. وستوفر الدعم أيضا للقطاعات الرئيسية الأخرى. وبتلك المساهمة، تكون خطة الاستجابة الإنسانية مموله الآن بنسبة ٤١ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٤ في المائة عن الشهر الماضي. ونشكر جميع الجهات المانحة على دعمها، ونحث الآخرين على النظر في زيادة مساهماتهم التي ستساعد على إبقاء برامج المعونة مستمرة حتى نهاية العام. ولا تزال الفجوات التمويلية، لا سيما في القطاعات التي تعاني من نقص مزمن في التمويل، مثل المياه والصرف الصحي والمأوى، تتشكل تحدياً. وخلال الشهر الماضي، أضرت فيضانات غير مسبوقه بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، ولكن الوكالات لم تتمكن حتى الآن سوى من مساعدة حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص الأموال.

وفي سياق متصل، لا تزال الأمم المتحدة تعمل أيضا على جمع الأموال لمشروع ناقلة النفط صافر. ويدرك جميع الأعضاء تماما مخاطر ذلك العمل وإلحاحه. وقد أعلن عن عدة مساهمات، بلغ مجموعها ٥,٤ ملايين دولار، في الشهر الماضي، ليصل إجمالي التعهدات إلى حوالي ٦٣ مليون دولار. وتحتاج الأمم المتحدة إلى ١٤٤ مليون دولار لتنفيذ الخطة التشغيلية المتعلقة بالناقلة، بما في ذلك ٨٠ مليون دولار لبدء الأعمال الطارئة الخاصة بنقل النفط من الناقله في أقرب وقت ممكن.

ولا تزال نشعر بقلق عميق إزاء التوقعات المتعلقة بالحالة الإنسانية في اليمن. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال اتخاذ إجراءات بشأن جميع المسائل التي أوجزتها للتو وتعزيز الاقتصاد ودعم آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش والدعوة إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية وسد الفجوات التمويلية في خطة الاستجابة ومعالجة مسألة ناقلة النفط صافر، أن تمنع وقوع المزيد من الكوارث وتحد من معاناة ملايين اليمنيين وتعزز قدرتهم على الصمود.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة مضوي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

نقطتي الثانية. إننا نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية للعمل مع وكالات المعونة لمعالجة انعدام الأمن. ففي الأسابيع الأخيرة، انخفضت أيضا إلى حد ما أعمال التحريض ضد وكالات الإغاثة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي المنتديات الأخرى.

وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، قد يكون هناك سبيل الآن للمضي قدما لحل التحديات التي أبلغنا عنها الشهر الماضي فيما يتعلق بسفر عمال الإغاثة اليمنيين إلى خارج البلد. وتتواصل المناقشات أيضا بشأن المشاركة الكاملة للمرأة في العمل الإنساني. وسنُقي المجلس على علم بسير المناقشات.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، لا تزال أعمال الإغاثة تتسم بالصعوبة والخطورة أكثر مما ينبغي. فقد أبلغت وكالات الإغاثة عن وقوع ٥٣٢ حادثة متصلة بإيصال المساعدات الإنسانية خلال الفصل الثاني من هذا العام، وهو تحسن مقارنة بالفصل الأول، ولكنه لا يزال يعادل حوالي ست حوادث كل يوم، ومعظمها بسبب القيود المفروضة على التنقل. ولا يزال انعدام الأمن يشكل مشكلة. ففي لحج، واجهت وكالات الإغاثة ثلاث محاولات على الأقل لسرقة سياراتها خلال الأسبوعين الماضيين. وفي صنعاء، لا تزال السلطات الحوثية تحتجز اثنين من موظفي الأمم المتحدة كانت قد وعدت بالإفراج عنهما في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ولا يزال خمسة من موظفي الأمم المتحدة الذين اختطفوا في أبين في فبراير/شباط في عداد المفقودين. ونكرر نداءنا العاجل بإطلاق سراح جميع عمال الإغاثة المحتجزين الآن. وسنكون ممتنين أيضا للدول الأعضاء إذا ما قدمت دعمها لهذه المسألة وشاركت في العمل الرامي لحلها بشكل مباشر.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بتمويل عمليات تقديم المعونة الإنسانية، ولدي بعض الأخبار السارة. لقد خصصت الولايات المتحدة في الشهر الماضي ٤٣١ مليون دولار إضافية لخطة الأمم المتحدة للاستجابة في اليمن، ليصل إجمالي تمويلها هذا العام إلى أكثر من بليون دولار، وهو ما يجعلها أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية لليمن هذا العام. ومن المتوقع أن تساعد المساهمة الجديدة التي تقدمها الولايات المتحدة برنامج الأغذية العالمي على زيادة حصص الإغاثة لملايين الجياح

ويجب اتخاذ إجراءات فورية في هذا الشأن لأن عدم التدخل سيؤدي إلى كارثة بيئية وإنسانية. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تعلن في ١٨ تموز/يوليه عن تعهد آخر بقيمة مليوني جنيه إسترليني لعملية الأمم المتحدة، غير أننا نحث زملاءنا على سد الفجوة التمويلية وإبداء الالتزام فوراً قبل فوات الأوان.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما.

وإذ تكرر غانا تأييدها لتجديد الطرفين للهدنة لمدة شهرين ابتداء من ٢ آب/أغسطس، نشعر بالتفاؤل إزاء عزمهما على تعميق مفاوضاتهما للتوصل إلى هدنة موسعة. ونرى أن توسيع نطاق الهدنة، إذا ما نُفذ، سيشكل نقطة تحول في تاريخ النزاع المستمر منذ سبع سنوات. ولذلك نكرر دعوتنا الطرفين إلى اغتنام هذه اللحظة المواتية وإعطاء السلام فرصة من خلال النظر في المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص بخصوص الهدنة الموسعة التي يمكن أن تتحول إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتتهيئ البيئة اللازمة لاستئناف العملية السياسية بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشيد بالمبعوث الخاص وكامل فريق الأمم المتحدة على مثابرتهم المثيرة للإعجاب، فضلاً عن غيرهم من الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية التفاوض ونشجع على مواصلة العمل اللازم لإحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية في اليمن. وفي ذلك الصدد، نحث المبعوث الخاص وفريقه على ألا يألوا جهداً ويواصلوا سعيهم بثبات لتحقيق السلام ويركزوا على متطلبات السلام لصالح جميع اليمنيين. ونشدد على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة اليمنية في جميع مراحل عملية السلام، ونثني على استعدادها وقدرتها على المشاركة في الجهود المجتمعية والوطنية الرامية لحل النزاع منذ فترة طويلة.

وفوائد الهدنة واضحة للعيان. فبفضلها دخلت ٢٦ ناقلة نفط تحمل ما يقرب من ٧٢٠ ٠٢٧ طناً مترياً من مشتقات الوقود ميناء الحديدة في غضون أقل من أربعة أشهر، مقارنة بـ ٤٧٠ ٠٠٠ طن

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة مضوي على إحاطتهما. وأود، باسم المملكة المتحدة، أن أشيد بصفة خاصة بالدور القيادي الذي يواصل السيد غرونديبرغ الاضطلاع به، والذي اكتسب أهمية حاسمة في تمكين تمديد الهدنة لمدة شهرين. وهو إنجاز كبير حققته الأمم المتحدة والطرفان المعنيان. فبالنسبة للشعب اليمني، يعني ذلك شهرين إضافيين من السلام النسبي وفرصة لمواصلة الاستعادة من تدابير بناء الثقة. وقد تراجعت أسعار الوقود لليمنيين العاديين بفضل تسليم ٧٢٠ ٠٠٠ طن متري من النفط إلى ميناء الحديدة خلال الأشهر الأربعة الماضية. وتجدد منح اليمنيين حرية التنقل بفضل الرحلات الجوية التجارية من صنعاء وإليها.

ولئن كنا نرحب بتمديد المعاهدة، فإننا ندرك التحديات التي ستتحلّل الشهرين المقبلين، وقد سمعنا عنها اليوم. ونحث الطرفين على مواصلة عملهما البناء مع المبعوث الخاص والتقيّد بالتزاماتهما. ويصب استمرار التعاون وتوسيع نطاق الهدنة في مصلحة جميع الأطراف والشعب اليمني. فالسلام هو السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة الإنسانية الحادة. وعلى الرغم من المنافع الملموسة التي تعود على المدنيين اليمنيين من الهدنة، فقد تسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي وندرة التمويل الإنساني في استمرار معاناتهم. وأظهر تحليل أجراه برنامج الأغذية العالمي في يونيو/حزيران أحد أعلى المستويات المسجلة على الإطلاق لعدم كفاية الأغذية المستهلكة في اليمن. وخلال هذه الدورة، سيؤدي نقص التمويل إلى انخفاض عدد اليمنيين الذين يتلقون حصص الإعاشة التي يحتاجون إليها بمقدار ٣ ملايين شخص. ويقوض العجز في التمويل الاستجابة الإنسانية. وما لم تصرف الجهات المانحة المزيد من الأموال، ستتفاقم الأزمة وتقوض فوائد الهدنة. وفي الواقع، لا يمكن لأي مبلغ من التمويل أن يخدم المحتاجين ما لم يُنحَ إيصال المساعدات الإنسانية. ويستحق الشعب اليمني أن يعيش بسلام بدون خشية خطر المجاعة الذي يلوح في الأفق.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالهدنة، لا يزال خطر تسرب النفط من الناقلة صافر يلوح في الأفق في اليمن والمنطقة.

الاستجابة الإنسانية لليمن لضمان استمرار المساعدة بالمبالغ اللازمة للأشخاص المحتاجين.

وعلاوة على ذلك، فإن الخطر الكبير المتمثل في حدوث انسكاب نفطي كارثي من ناقلة النفط "صافر" في البحر الأحمر واحتمال وقوع كارثة إنسانية وإيكولوجية كبرى ناجمة عن هذا الانسكاب لا يزالان يشكلان مصدر قلق بالغ لنا. ونعرب عن تقديرنا للجهود الدولية الجارية التي مكنت من جمع أكثر من ٦٤ مليون دولار للمرحلة الأولى من التكلفة التقديرية للعملية البالغة حوالي ٨٠ مليون دولار. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم حملة الأمم المتحدة لجمع الأموال الرامية إلى التصدي لهذا التهديد، بغية تجنب وقوع كارثة إيكولوجية وبيئية كبرى ذات عواقب عالمية. وكما قيل سابقاً، فإن عدم القيام بذلك في الوقت المناسب سيكلف أموالاً للقيام بعملية التنظيف أكثر من المبلغ المطلوب حالياً، بالإضافة إلى الضرر البيئي الذي قد يسببه انسكاب من ناقلة النفط.

وفي الختام، ندعو الأطراف المتنازعة في اليمن إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب شروط الهدنة ومضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح الهدنة الموسع للمبعوث الخاص للأمم المتحدة لما فيه صالح الشعب اليمني.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانز غرونديبرغ والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما الشاملتين حول التطورات السياسية والإنسانية في اليمن.

ترحب دولة الإمارات بتמיד الهدنة الإنسانية لشهرين إضافيين وفقاً لبنود الاتفاق الأساسي ومبادرة إنهاء الأزمة اليمنية التي أعلنتها المملكة العربية السعودية في آذار/مارس ٢٠٢١، ونعبر هنا عن تقديرنا لجهود المبعوث الخاص وللمساعي الإقليمية والدولية وما رافقها من زيارات واتصالات في الأيام الأخيرة التي سبقت تجديد الهدنة، ونخص بالذكر الجهود المشكورة لسلطنة عُمان.

بالرغم من العراقيل التي تضعها المليشيات الحوثية أمام استمرار وتوسيع الهدنة، فإن إصرار الأشقاء في اليمن المتمثلة في تغليب

متري على مدار عام ٢٠٢١ بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل الهدنة، استؤنفت الرحلات الجوية بين صنعاء وعمان اعتباراً من ٢١ تموز/يوليه، ونقلت الرحلات الجوية بين صنعاء والقاهرة أكثر من ٨٠٠٠ راكب. والأهم من ذلك هو أن الهدنة أسفرت عن انخفاض في الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة. وتستحق تلك الإحصاءات تسليط الضوء عليها لتذكير الأطراف بالفرص الهائلة التي تنتظر أبناء الشعب اليمني إن استطاعوا الحفاظ على خيارهم للمشاركة البناءة وبحسن نية في المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل للنزاع.

بيد أننا، وفي ذلك السياق، لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم قدرة الناس في تعز وغيرها من المحافظات على التمتع بالفوائد الكاملة للهدنة لأن حقهم في حرية التنقل لا ينتهك بسبب استمرار إغلاق الطرق المؤدية إلى المدينة. وقد تسبب هذا التطور المؤسف في معاناة ومشقة شديتين لسكان تعز والمحافظات المتضررة. ويتعين على الأطراف أن تنفذ التزاماتها بموجب أحكام الهدنة من أجل الوفاء، دون مزيد من التأخير وتحت رعاية الأمم المتحدة، بطرائق إعادة فتح جميع الطرق المغلقة. ونعلم أيضاً أنه على الرغم من التوقف العام للأنشطة العسكرية التي تقوم بها الفصائل المتحاربة داخل اليمن وعبر حدوده، فقد وردت أنباء عن وقوع هجوم في تعز أسفر عن إصابة ١١ طفلاً بجروح في ٢٤ تموز/يوليه. وندين تلك الهجمات بعبارات لا لبس فيها وندعو مرتكبيها إلى الكف عن هذا العمل، الذي يؤدي تقويض الهدنة وعكس مسار ما أحرز من تقدم ضئيل.

وفي الوقت الذي نشهد انخفاضاً كبيراً في الخسائر في صفوف المدنيين منذ بداية الهدنة، ما زالت الحالة الإنسانية في اليمن خطيرة. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني ما يقرب من ١٧,٤ مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى ١٩ مليون بحلول نهاية العام. ومما يؤسف له أن محنة السكان المتضررين تتفاقم بسبب الارتفاع العالمي الحالي في أسعار الأغذية. وندعو إلى دعم مستدام من المانحين للمساعدة في سد فجوة التمويل في خطة

المدنيين. كما نشير إلى ضرورة توحيد كافة الجهود الوطنية لاستعادة الأمن والاستقرار في اليمن، ونثمن الدور الذي يلعبه مجلس القيادة الرئاسي لتحقيق وحدة الصف وإنهاء الخلافات الداخلية.

ختاماً، تجدد دولة الإمارات وقوفها إلى جانب الشعب اليمني الشقيق، وسعيه المشروع للأمن والتنمية والازدهار، ودعم استعادة اليمن لدوره الطبيعي وسط محيطه العربي.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديغ والمديرة بالنيابة مضوي على إحاطتهما، وأرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

تتضم كينيا إلى الآخرين في الترحيب بتمديد الهدنة لمدة شهرين إضافيين، ونشيد بجهود المبعوث الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في ذلك الصدد. ومن المؤكد أن الهدنة مكنت ملايين اليمنيين من الاستفادة من فترة هدوء إلى حد ما، ولذلك نحث جميع الأطراف على تكثيف الجهود لتنفيذ التزاماتها، ولا سيما من خلال فتح الطرق في تعز. ونحذر من استخدام الهدنة كفرصة لإعادة تشكيل أو تعزيز المواقف العسكرية للتأثير على أي مفاوضات في المستقبل. وفي هذا الصدد، يجب بذل جهود صادقة لإرساء أساس للسلام الدائم، بما في ذلك الوقف الشامل لإطلاق النار.

وندين الهجمات التي وقعت في تعز في ٢٤ تموز/يوليه، وأسفرت عن مقتل طفل وجرح عدة أشخاص آخرين. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التقارير الأخيرة عن القتال في محافظة شبوة، الذي أسفر عن مقتل ٣٥ شخصاً على الأقل. ونحث الأطراف المعنية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد آخر للتوترات. والأهم من ذلك، نذكر الأطراف المتحاربة بالتزامها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين، ولا سيما الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

وكما سمعنا خلال إحاطتنا الأخيرة (S/PV.9088)، فإن الهدنة وحدها لا تكفي لمعالجة الأزمة الإنسانية، التي تفاقمت مؤخراً بسبب الأمطار الغزيرة التي أسفرت عن فيضانات أثرت على الكثيرين. وكما

مجلس القيادة الرئاسي للمصلحة الوطنية والحرص الإقليمي والدولي للحفاظ على التهدئة ومكاسب الهدنة، أسهم بشكل فعال في خفض مستويات العنف والتخفيف من المعاناة الإنسانية. ومع تمديد الهدنة، لا تزال الفرصة سانحة ليعزز الحوثيون تعاونهم مع الجهود الأممية الرامية للوصول إلى حل دائم للآزمة من خلال إنهاء خروقاتهم اليومية للهدنة في محافظات الحديدة وتعز والضالع وحجة وصعدة والجوف ومأرب، والتي شملت القصف العشوائي على حي الروضة بمدينة تعز، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا من الأطفال. كما يجب إنهاء الحصار الذي فرضته ميليشيات الحوثي على مدينة تعز ووقف أنشطة التجنيد والتعبئة بالإضافة إلى العروض العسكرية.

إن هذا السلوك يدل على استخفاف الميليشيات الحوثية الواضح بمعاناة الشعب اليمني وغياب النوايا الصادقة للجنوح إلى خيار السلام. ونؤكد مجدداً على أن أمن اليمن واستقراره هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار المنطقة. ومن هذا المنطلق، من المهم ألا تنقضي فترة التمديد الأخيرة للهدنة دون إحراز تقدم في القضايا العالقة، خصوصاً تلك ذات الطابع الإنساني مثل فتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز وتبادل المحتجزين وفقاً لمبدأ الكل مقابل الكل.

بالرغم من أهمية الهدنة وانعكاساتها الإيجابية على الوضع في اليمن، يجب أن نستذكر أنها ليست الغاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى والأهم وهو سلام شامل ومستدام يعم أرجاء اليمن. ولذلك، ندعو إلى تكثيف الجهود للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار وتهيئة الأجواء لبدء المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية وفقاً لإطار زمني محدد. ونشير هنا إلى الوضع الإنساني الصعب في اليمن، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والذي نستمر بالعمل مع شركائنا - وبالأخص المملكة العربية السعودية - لمعالجته، من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني في مختلف المجالات، بما في ذلك تثبيت أسعار الصرف مراعاة لاعتماد اليمن على الاستيراد لتغطية تسعين بالمائة من احتياجاته الغذائية. ونؤكد هنا على أهمية إيداع الحوثيين للإيرادات في البنك المركزي اليمني لصرف رواتب

عن تعازينا لجميع أصدقاء وأسر الذين فقدوا، ونتمنى لجميع المصابين الشفاء العاجل من هذه الأحداث المأساوية.

ونود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام هانز غروندبرغ، والمديرة بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، على إحاطتهما بشأن التطورات المتعلقة بالحالة السياسية والإنسانية في اليمن.

نرحب بقرار السلطات الرسمية في الجمهورية اليمنية وحركة أنصار الله تمديد الهدنة في البلد لمدة شهرين آخرين بنفس الشروط. وهذا يوفر فرصا حقيقية لمزيد من الاستقرار. وثق بأنه سيسر الانتقال إلى مفاوضات مباشرة كاملة الشكل بين الطرفين، بما في ذلك في مجال الأمن والاقتصاد. ونأمل أن يتم التغلب على الخلافات المتبقية بينهما.

وفي هذا الصدد، نشي كثيرا على جهود السيد غروندبرغ، فضلا عن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان، التي اضطلعت بدور رئيسي في إقامة اتصالات بين اليمنيين بغية تمديد الهدنة. ومن جانبنا، سنواصل تقديم كل مساعدة شاملة ممكنة لأعمال الوساطة الدولية في اليمن. ونحافظ على الاتصالات مع جميع الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية، ونحثها بنشاط على اعتماد نهج بناء وإيجاد حلول توفيقية.

ولا نرى بديلا عن التوصل إلى القرارات السياسية الضرورية كجزء من الحوار الواسع بين اليمنيين بمشاركة جميع أطراف النزاع. ونحن على ثقة من أن وقف إطلاق النار الدائم والطويل الأجل سيساعد على دعم الخطوات الإيجابية المتخذة لإيجاد حلول للنزاع اليمني الذي طال أمده. وسيعتمد ذلك أولا وقبل كل شيء على دعم الأطراف اليمنية للتعاون البناء مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأحكام الحالية للهدنة. وسيعتمد أيضا على التوسع المحتمل في ملامح الهدنة مع التركيز على تحقيق تسوية شاملة في اليمن الذي عانى طويلا. ولسوء الحظ، لم يتم بعد حل إحدى النقاط الشائكة الرئيسية - معايير إعادة فتح الطرق حول تعز. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على إبداء المزيد من المرونة،

قلنا من قبل، هناك حاجة ملحة إلى نهج عملية يمكن أن تزود برامج العمل الإنساني بالموارد اللازمة على نحو كاف ومستدام.

وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في اليمن السماح بالوصول دون عوائق إلى العاملين في المجال الإنساني والمساعدات بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف حالات التخويف والتحرير المبلغ عنها ضد وكالات المعونة. ويتيح التقدم المحرز في التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي في إطار مجلس القيادة الرئاسية وتمديد الهدنة فرصة لتعزيز الاستثمار في مشاريع التنمية التي من شأنها تحسين الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.

وفي هذا الصدد، نرحب بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل مبادرة "من القات إلى البن من أجل الصمود أمام تغير المناخ والأمن البشري في اليمن"، التي تهدف إلى تعزيز سلاسل القيمة المستدامة للبن كمحصول بديل عالي القيمة من أجل الحد من استغلال المياه الجوفية، وتعزيز فرص كسب الرزق وتمكين المرأة. وإذا تم تنفيذ هذا المشروع بنجاح، يمكن أن يكون نموذجا جيدا لمشاريع التنمية المماثلة.

ومع مرور الوقت، تستمر المخاطر الناشئة عن تدهور الناقل صافر في الزيادة. ونعرب عن تقديرنا للمساهمات السخية التي قدمت حتى الآن ونحث المجتمع الدولي مرة أخرى على مضاعفة جهوده لتمكين بدء المشروع دون مزيد من التأخير.

وفي الختام، تؤكد كينيا من جديد التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة الجارية الرامية إلى تيسير عملية تحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين التي يقودها اليمنيون ويملكون زمامها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي لشعبنا الأرمني الشقيق للوفيات الناجمة عن الحريق في مركز سرفالو التجاري، ولشعب مصر في أعقاب الحريق الرهيب الذي اندلع في كنيسة أبو سيفين في الجزيرة. ونود أن نعرب

ومواصلة المناقشات الموضوعية بشأن هذه المسألة الهامة، وإيجاد حلول مقبولة للطرفين.

أهم فائدة ملموسة للهدنة في الانخفاض الكبير في الخسائر في الأرواح البشرية الثمينة نتيجة الانخفاض العام في العنف.

وعلى الرغم من الهدنة الممتدة، فقد شهدت الأشهر الأخيرة بعض الانتهاكات الخطيرة لاتفاق الهدنة، بما في ذلك هجوم ٢٤ تموز/يوليه في تعز الذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الأطفال. ونحن ندين هذه الهجمات ونحث جميع الأطراف على الالتزام باتفاق الهدنة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التقدم المحدود في فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات. ولا يزال التوصل إلى تفاهم بشأن فتح الطرق عبر تعز، والذي كان أيضا جزءا من اتفاق ستكهولم، هو الحكم غير المنفذ في اتفاق الهدنة. لقد عانى أهالي تعز كثيرا من إغلاق الطرق، وهم يستحقون الاستفادة من الهدنة الحالية. وإحراز تقدم في فتح الطرق ضرورة إنسانية ملحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ غير المتوازن لاتفاق الهدنة لا يبشر بالخير بالنسبة لاستدامته على المدى الطويل.

وعلاوة على ذلك، من المهم مواصلة إحراز تقدم بشأن الأحكام

الأخرى لاتفاق الهدنة. وينبغي توسيع نطاق ذلك لأنه يعود بالنفع على الشعب اليمني. كما ينبغي التوصل بسرعة إلى حلول مقبولة للطرفين للمسائل المتصلة بتنفيذها، مثل وثائق السفر والاستخدام السليم لإيرادات شحنات الوقود.

ومن المؤسف حقا أن الهدنة الحالية لم تجلب الإغاثة الإنسانية المتوقعة للعديد من اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إلى هذا الدعم. وكان لا بد من تقليص الإيصال الفعلي للمعونة، بسبب نقص الأموال اللازمة لعمليات المعونة والتضخم العالمي في أسعار السلع الأساسية. ونأمل أن تنعكس الحالة قريبا بزيادة التمويل المتلقى في الأسابيع الأخيرة.

وفيما يتعلق بالهند، وهي صديق قديم لليمن، فقد أعطينا الأولوية دائما للاحتياجات الإنسانية لليمن. وقدمت الهند مساعدات إنسانية لليمن من خلال توريد الأدوية والسلع الغذائية في الماضي. واستقبلت مستشفياتنا آلاف اليمنيين لتلقي العلاج الطبي، حتى خلال جائحة مرض فيروس كورونا. لقد صدرت الهند أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ طن من القمح إلى اليمن منذ نيسان/أبريل للتخفيف من التأثير السلبي

ويسرنا أن نلاحظ أن الهدنة، السارية منذ نيسان/أبريل، يجري التقييد بها على نطاق واسع، مع عدد ضئيل من الانتهاكات. وهذا يعطي اليمنيين العاديين مساحة لانقطاع الأنفاس طال انتظارها ويشكل سببا للأمل في عودة الحياة إلى طبيعتها. والقوى السياسية اليمنية الرئيسية تدرك جيدا خطر الانزلاق مرة أخرى إلى المواجهة المسلحة، وتحاول منع مثل هذا السيناريو. ونرحب بالعمل الجاري للجنة التنسيق العسكرية في رصد احترام شروط الهدنة.

ولأول مرة خلال الأشهر الأربعة من الهدنة، كان هناك تحسن كبير في الوضع الإنساني للمدنيين في اليمن. ونحيط علما بالخطوات المشتركة لضمان تسليم الوقود عبر ميناء الحديدة ودعم الرحلات الجوية التجارية من صنعاء.

ومع ذلك، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد لا تزال بالغة الخطورة. هناك حاجة إلى التطبيع وتوفير السلع الأساسية - في المقام الأول من المواد الغذائية والأدوية والضروريات الأساسية - لليمنيين وتوفيرها بانتظام وعلى أساس غير تمييزي. وأي قيود على إيصال السلع الأساسية وأي عقبات تعترض طريق العاملين في المجال الإنساني غير مقبولة.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والمبادرات الأخرى التي تركز على الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك مفهوم الأمن الجماعي الروسي المتجدد.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ على إحاطته، وأشيد به على جهوده في تأمين تجديد الهدنة لمدة شهرين إضافيين. كما أشكر السيدة غادة مضوي على إحاطتها حول الوضع الإنساني في اليمن.

وترحب الهند بتجديد الهدنة، التي تحقق بالفعل ارتياحا للشعب اليمني، الذي دمر حياته الصراع المستمر منذ سبع سنوات. وتتمثل

لذلك ندعو الأطراف إلى تكثيف المفاوضات والتعجيل بها لإبرام اتفاق موسع استنادا إلى الاقتراح الذي تشاطره المبعوث الخاص. ومن شأن التوصل إلى اتفاق موسع أن يسمح بإجراء مناقشات لكفالة الوقف الشامل لإطلاق النار على مستوى البلد وتمهيد الطريق لاستئناف العملية السياسية بين الأطراف اليمنية. ولكن واضحين: يجب أن تتضمن هذه العملية السياسية المساهمة الفعالة من قبل النساء وقادة المجتمع المدني وأعضاء الفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى.

وتتمثل الخطوة الأولى لضمان التوصل إلى اتفاق موسع في الإجراءات التي يتخذها الحوثيون بشأن بتعز - وهي ضرورة إنسانية طال انتظارها. وندعو الحوثيين إلى قبول اقتراح المبعوث الخاص وفتح الطرق المؤدية إلى تعز دون تأخير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف أن تركز تقدما في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

ونطالب الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن سجنائهم في صنعاء من اليمنيين من الموظفين الحاليين والسابقين المتعاقدين محليا مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ولا بد لي من أن أكرر هذا: إننا نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. إن احتجاز هؤلاء الأفراد وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول، وقد حان الوقت منذ فترة طويلة لأن ينهي الحوثيون هذا السلوك الشائن. ونتابع عن كثب الاضطرابات الأخيرة في شبوة ونحث اليمنيين على العمل على خلافاتهم سلميا لأجل التركيز على الاستعادة من الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتكلم عن الجهود المبذولة لدعم الاحتياجات الإنسانية والإنعاش في الميدان. وقد منّا من جانبنا أكثر من مليار دولار من المساعدات الإنسانية لليمن في عام ٢٠٢٢ وما يقرب من ٥ مليارات دولار منذ عام ٢٠١٤ مما يجعلنا أكبر مانح لتلك الجهود. وندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا وإلى بقية العالم في التصدي لأسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولكن اليمن بحاجة إلى أكثر من مجرد المساعدات الإنسانية. كما ندعو المانحين، وخاصة المانحين الإقليميين، إلى زيادة وتسريع الدعم الاقتصادي على نحو يساعد على

لتغيرات العرض في أسواق السلع العالمية على اليمن. وسنلتزم بذلك في المستقبل أيضا.

بيد أن المساعدات الإنسانية وحدها لن تحل الأزمة الحالية في اليمن. ويظل الدعم الدولي العاجل مطلوبا لاستقرار الاقتصاد اليمني ومنع تدهور الخدمات الأساسية.

وحتى الآن وفرت الهدنة أطول فترة من الهدوء النسبي في اليمن منذ اندلاع النزاع. ويجب إطالة مدتها وتوطيدها فضلا عن توسيع نطاقها لتصبح دائما مع استدامة وقف إطلاق النار. ومن شأن وقف إطلاق النار هذا أن يبني مزيدا من الثقة بين الأطراف وأن يوفر بيئة مواتية للمسار السياسي.

وليس لدينا شك في أن الحل السياسي الفاعل والشامل الذي يلبي التطلعات المشروعة لجميع اليمنيين وحده القادر على إنهاء النزاع في اليمن. ونحث الأطراف اليمنية على العمل من أجل التوصل إلى هذا الحل والتعاون مع المبعوث الخاص بشكل بناء في ذلك الصدد.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمدير بالنيابة، السيدة مضوي. أود أن أعرب عن امتناني لكليهما على التزامهما الثابت بإحلال السلام وتقديم الإغاثة الإنسانية في اليمن. ولحسن الحظ لدينا الآن فرصة لإحلال السلام المستدام بفضل تمديد الهدنة مؤخرًا. ونقدر الدور الرئيسي الذي يؤديه الشركاء الإقليميون لجعل ذلك ممكنا، بما في ذلك قيادة المملكة العربية السعودية وجهود عمان لتعزيز الحوار بين الطرفين.

وبفضل قيادة مجلس القيادة الرئاسي يواصل اليمنيون الاستعادة من الهدنة بشكل ملموس، حيث سافر خمسة عشر ألف يمني جوا من مطار صنعاء للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦ بينما يصل خمسة أضعاف الوقود إلى الحديدة شهريا مقارنة بعام ٢٠٢١. كما يتيح تمديد الهدنة فرصة مهمة للانتقال إلى اتفاق أكثر شمولا وفعالية يزيد بشكل هادف الفوائد لليمنيين ويسمح بالتوصل إلى حل دائم للنزاع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

وكما تم التأكيد عليه مرارا وتكرارا، تُعدّ الهدنة إنجازا مهما، ويوفر كل بند من بنودها فوائد حقيقية لعامة اليمنيين بما في ذلك سهولة الحصول على الوقود والعلاج الطبي ولم شمل الأسر. ويعني وقف كبرى العمليات العسكرية الحفاظ على أرواح الآلاف من اليمنيين الذين لن يتسنى لهم البقاء لولاها.

ولكن يجب تنفيذ الشروط المتفق عليها في أبريل/نيسان تماما، بما في ذلك إعادة فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات. لقد قدم المبعوث الخاص عددا من المقترحات بشأن تلك المسألة ودعا مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى إظهار المرونة إزاءها. ونتوقع أن تلقى تلك النداءات آذانا صاغية.

وكما سمعنا، يجب أيضا توسيع نطاق الهدنة. فهناك حاليا عدد من المسائل الخارجة عن أحكام الهدنة بالرغم من أنها مسائل أساسية لضمان الاستقرار في الأجل القصير، مثل دفع المرتبات الحكومية بشكل منتظم. ويعالج اقتراح التوسيع الذي قدمه المبعوث الخاص تلك المسألة وغيرها من المسائل. ويحدونا الأمل في أن يشكل الأساس لاتفاق معزز في نهاية التمديد الحالي.

كما تُعدّ الهدنة الموسعة خطوة ضرورية نحو الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة، مع المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع اليمني المتنوع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء.

وإذا لم تبين الأطراف على الأساس الذي وفرته الهدنة ستنشر سلاسل العنف والتفجيرات بشكل متزايد وستعيد دوامة العنف في اليمن في نهاية المطاف.

إن الحوادث من قبيل الهجوم الذي وقع في ٢٤ تموز/يوليه في تعز، والذي أسفر عن مقتل طفل وإصابة ١٠ آخرين غير مقبولة على الإطلاق. وبالمثل تبعت التقارير عن وقوع اشتباكات في شبوة على القلق الشديد.

وكما بين مقدمو الإحاطات، لقد دفع الأطفال ثمنا باهظا في هذه الحرب، حيث قتل أو أصيب أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل، وأصبح

تعزيز جهود حكومة الجمهورية اليمنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الخدمات الأساسية.

وتشمل الاحتياجات العاجلة الأخرى تمويل مشروع الأمم المتحدة الطارئ لمنع حدوث تسرب من ناقلة النفط صافر، لأن من شأنه أن يسبب كارثة اقتصادية وإنسانية وبيئية في البحر الأحمر وسيكلف عشرات المليارات من الدولارات من حيث تكلفة التنظيف والإيرادات المهدرة. ونكرر الدعوة إلى المانحين، بما في ذلك من القطاع الخاص، إلى المساهمة الآن.

أخيرا تواجه آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش أيضا فجوة تمويلية قدرها ٣,٥ مليون دولار هذا العام، وستعاني من انقطاع في عملياتها الشهر المقبل إذا لم يكتف المانحون جهودهم الآن. وتعد جهود الآلية ضرورية لاستمرار تدفق السلع التجارية إلى اليمن ومنع المزيد من تدهور الوضع الإنساني والحفاظ على الهدنة.

وهذه لحظة حرجة بالنسبة لليمن. إن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم عملية السلام والتعافي في اليمن، ولكن يجب على الأطراف اليمنية نفسها أن تختار السلام أولا. ومما يبعث على الأمل استمرار الهدنة في اليمن حتى الآن. وقد قللت من العنف إلى حد كبير، وأُنقذت الأرواح وحسّنت حرية التنقل، فضلا عن أنها وفرت زخما صوب تحقيق السلام. ويجب علينا الآن أن نتخذ الخطوة التالية إلى الأمام.

السيد ميريليس ريس سوتيرو دي مينيزس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدنا أن يبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غرونديبرغ والمدير بالنيابة، السيدة مضوي على إحاطتهما الشاملتين والزائرتين بالمعلومات. وأرحب أيضاً بممثل اليمن في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بالإشادة بالتزام الطرفين في وقت سابق من هذا الشهر بتمديد الهدنة على نطاق البلد بأسره ابتداء من نيسان/أبريل للمرة الثانية. كما نشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ومكتبه على جهودهما المتواصلة في ذلك الصدد.

مستجدات الحالة الراهنة في اليمن. وأود أن أشارك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الترحيب بتمديد الهدنة في ٢ آب/أغسطس لمدة شهرين آخرين، فضلا عن تعهد الأطراف بالالتزام بالعمل على التوصل إلى اتفاق هدنة موسع. ويظل الاتفاق المسار السليم نحو حل مستدام لليمن، إذ نتفق جميعا على أنه، على الرغم من التحديات الخطيرة المستمرة التي سبق أن أسهب فيها مقدما الإحاطتين، فإن الشعب اليمني يستفيد من هذا التطور الإيجابي بعد سنوات من الحرب.

ونحن نشفي على الجهود التي بذلها المبعوث الخاص وفريقه من أجل تجديد التمديد، فضلا عن جهوده لتوسيع نطاق الترتيبات وترسيخها. وندعو الأطراف إلى مواصلة العمل البناء معه في ذلك الصدد. وتحدونا الرغبة في أن نلمس وعي الأطراف التام لما تتسم به هذه اللحظة من أهمية بالغة في جهود السلام الجارية، وأنها ستعترف بأنه ما من سبيل سيمكنها من تهيئة الظروف اللازمة وتمهيد الطريق لاستئناف الحوار من أجل حل سياسي بقيادة يمنية ومسؤولية وطنية يمنية برعاية الأمم المتحدة، إلا من خلال وقف إطلاق النار الشامل في كل أرجاء البلاد. وألبانيا تشيد بالدور البارز الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى من أجل تمديد الهدنة مؤخرا.

وعندما يتم التوقيع على الاتفاقات، فلا بد من تنفيذها. ونشيد بقيادة الحكومة اليمنية لمواصلتها الوفاء بالتزاماتها، إذ افتتحت ميناء الحديد لتزويد السفن بالوقود ومطار صنعاء للرحلات التجارية، في إطار تدابير الهدنة. وندعو الحركة الحوثية إلى الانخراط بحسن نية واتباع نهج معقول لفتح الطرق المؤدية إلى تعز ولتبادل المعتقلين. فلا يجوز حرمان مواطني تعز من المكاسب التي تحققت بفضل الهدنة ولا من آفاق سلام يشمل جميع اليمنيين. وفي ذلك السياق، نعرب عن أسفنا العميق للهجوم الذي شُن في ٢٣ تموز/يوليه في حي سكني في تعز. فحماية المدنيين التزام يقع على عاتق جميع أطراف النزاعات بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالمسار الأمني، نرحب باجتماعات لجنة التنسيق العسكرية التي ييسرتها الأمم المتحدة بغية تعزيز الحوار ومواصلة

الأطفال ضحايا للتجنيد والاختطاف والعنف الجنسي، في حين منعت مختلف أطراف النزاع وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

في نيسان/أبريل الماضي وقعت جماعة أنصار الله خطة عمل بشأن حماية الأطفال. ونشعر بالانزعاج إزاء التقارير الواردة التي تفيد بأن تجنيد الأطفال وتلقيهم العقائد لا يزال مستمرا في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، وندعوهم إلى الامتثال العاجل لخطة العمل.

لقد سمعنا للتو من السيدة مضوي مستجدات الحالة الإنسانية التي لا تزال بائسة. ومع ذلك، فمن المشجع لنا أن نسمع أنه بعد أشهر من الصعوبات المالية، تم الإعلان عن تبرعات جديدة بمبالغ كبيرة. وقد سعت البرازيل إلى القيام بدورها، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات بانتظام في مناسبات إعلان التبرعات التي نُظمت على مدى السنوات القليلة الماضية. ونأمل أن تقدم أيضا تبرعات جديدة تخصص لمسائل عاجلة أخرى، مثل تمويل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وخطة الاستجابة لنقل النفط "صافر". وتسليم مجموعة المساعدات المالية الأجنبية التي تم الإعلان عنها في أبريل/نيسان أيضا سيسهم كثيرا في استقرار أسعار الصرف ومكافحة انعدام الأمن الغذائي في اليمن. وينبغي أن نؤكد مرة أخرى أن المساعدات الإنسانية أساسية، غير أنها لن تستمر إن لم يحرز التقدم نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ونحث الأطراف على الامتناع عن اتخاذ تدابير قد تزيد من التفكك الاقتصادي ونحضرها على العمل على إعادة إرساء المؤسسات والهيكل الاقتصادي الوطنية.

وفي الختام، نؤكد مجددا أن الهدنة، بعد سبع سنوات من النزاع، هي أفضل فرصة سانحة لليمن لكي يحقق السلام. ونشجع الأطراف على عدم إضاعة الفرصة، ووضع احتياجات اليمنيين في المقام الأول، والمشاركة مشاركة مثمرة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. فالتحديات التي يجب التغلب عليها جمة، وقد عانى الشعب اليمني كثيرا لفترة طويلة جدا.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة بالنيابة مضوي على ما وافيانا به من معلومات عن

الأفضل. ونحن نحث على رفع الحصار عن تعز والتوصل إلى اتفاق بشأن حل مسألة دفع رواتب موظفي الحكومة. كما نأمل في زيادة عدد الرحلات الجوية المنطلقة من مطار صنعاء والقادمة إليه. ونحث الأطراف على احترام الهدنة حتى يمكن إحراز تقدم يُمكن من إحياء الحوار بغية تحقيق السلام الدائم. ولذلك ندعو الجهات الفاعلة الإقليمية إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. ووفد بلدي يؤيد جميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ويقدرها.

وعلى الرغم من انخفاض مستوى العنف، لا تزال الحوادث المأساوية مستمرة. ويدين بلدي الهجوم الذي شُن في حي زيد المشكي السكني في تعز، فأدى إلى مقتل طفل وإصابة ١٠ آخرين. ونأمل أن يسمح عمل لجنة التنسيق العسكرية وقيادة القوات المشتركة بالحيلولة دون وقوع هذه الحوادث.

يحيط وفد بلدي علما بالاجتماع السادس للجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمحتجزين. ونشيد بالتقدم المحرز في تيسير التحقق من هوية السجناء، وندعو الأطراف إلى كفالة الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. لقد كان للأزمة الاقتصادية والزيادة العالمية في أسعار الغذاء والطاقة والآثار الضارة لتغير المناخ أثر خطير على الأمن الغذائي للناس في اليمن، ولا سيما على المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بالمساهمات التي قدمتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة من أجل تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في الميدان أن تحترم القانون الدولي الإنساني وأن تكفل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وندين جميع أشكال التهديد أو الترهيب بحق العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وندعو مرة أخرى إلى الإفراج عن موظفي الأمم المتحدة المحتجزين أو المفقودين وتقديم تفاصيل عن أماكن وجودهم.

كما نعرب مجددا عن قلقنا إزاء التهديد الذي تشكله الألغام على السكان المدنيين. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية العاملة فيما يتعلق بحملات إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها.

المناقشات بشأن الحد من التوتر، ونأمل أن يسفر الاجتماع الرابع للجنة في عمان عن نتيجة إيجابية. ونشارك المبعوث الخاص في حث الأطراف على مواصلة العملية التي من شأنها تؤدي إلى الإفراج عن جميع المحتجزين وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس. كما نكرر إدانتنا لاستمرار احتجاز الموظفين المحليين السابقين والحياليين في سفارة الولايات المتحدة في اليمن، وندعو إلى الإفراج الفوري عنهم وعن موظفي الأمم المتحدة المختطفين في أبين. فيجب أن يشعر جميع موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية الدولية بالأمان، ويجب كفالة أمنهم. وينبغي التصدي على النحو الواجب للزيادة في الحوادث الأمنية التي تستهدف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، ويتعين وقف ترهيب وكالات المعونة على وسائل التواصل الاجتماعي. فلا بد من إيصال المساعدة الإنسانية في إطار من الحرية والأمان حتى تصل إلى كل من يحتاج إليها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ألبانيا لعمل منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن، السيد غريسلي، ولجهوده الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة فيما يخص ناقلة النفط "صافر"، وتوفير التمويل لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تحولا واضحا بين الماضي والحاضر في اليمن؛ من النزاع إلى الهدنة. وندعو الأطراف إلى تجديد جهودها من أجل وقف إطلاق النار في البلد بأسره وإجراء حوار سياسي هادف يفضي إلى تسوية دائمة، بمشاركة كاملة من المرأة والمجتمع المدني.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة بالنيابة مضوي على إحاطتهما. ونرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في جلسة مجلس الأمن هذه.

ونرحب أيما ترحيب بتجديد الهدنة التي بدأت في بداية هذا الشهر. فوقف الأعمال العدائية، إلى جانب التدابير الداعمة له، هيا لليمنيين إغاثة مؤقتة. وانخفض عدد الضحايا والمصابين، وجرى في الوقت نفسه التعجيل باستيراد السلع الأساسية والوقود. بيد أنه من الواضح أن التوصل إلى هدنة أطول أجلا ذات نطاق أوسع كان الخيار

أو تم تجنيدهم قسراً في الجماعات المسلحة. لكن ارتفاع عدد الوفيات بين المدنيين هو أيضاً نتيجة للعواقب غير المباشرة للقتال، مثل المجاعة والمرض وعدم توفر المياه الصالحة للشرب. وفي هذا الصدد، فإن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن ضرورة حاسمة وعاجلة. ولذلك فإننا نشيد بالتزام الولايات المتحدة بتقديم تمويل إضافي بقيمة ٤٣١ مليون دولار.

ولا تزال التوقعات الاقتصادية قاتمة. فسعر الصرف أسوأ مما كان عليه قبل الهدنة. والقوة الشرائية للأسر المعيشية منخفضة للغاية، وارتفعت أسعار الطاقة والغذاء، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال بيئة العمل صعبة بالنسبة للوكالات الإنسانية، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه. وانخفض معدل الرسائل السلبية والمعلومات المضللة انخفاضاً طفيفاً منذ آخر جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9088). والعمل جارٍ مع السلطات اليمنية لمعالجة القيود الأخرى المفروضة على موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بناقل النفط "صافر"، نلاحظ أن العملية الطارئة لنقل الوقود وإخراجه من السفينة لم تبدأ بعد، بسبب عدم كفاية التمويل. وندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة المزيد من التمويل من أجل تجنب وقوع كارثة بيئية وإنسانية واسعة النطاق.

إن توسيع وتوطيد الهدنة في اليمن مسألة رئيسية في حل الأزمة. ويؤدي رفض أحد الأطراف لعدد من مقترحات الأمم المتحدة لإعادة فتح الطرق في تعز ومحافظات أخرى، والجمود في المحادثات، إلى تقويض الزخم الإيجابي الأولي للهدنة. وندعو الأطراف إلى إبداء المرونة. والحاجة ملحة أيضاً إلى إحياء عملية سياسية تستند إلى إطار متعدد الأبعاد يعالج المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع عن طريق التفاوض، في إطار حوار شامل يكفل مشاركة المرأة. ونحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتنفيذ جميع عناصر الهدنة التي تفاوضت الأمم المتحدة بشأنها.

كما يساورنا القلق إزاء انتهاكات حظر توريد الأسلحة ونكرر توصية فريق الخبراء بتعزيز مراقبة الحدود حتى يمكن تنفيذ الحظر.

وختاماً، أحث على ضرورة تمويل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. وإذا لم يتحقق ذلك، فمن المحتمل أن تنتهي عمليات الآلية في أيلول/سبتمبر. كما ندعو على وجه الاستعجال إلى تقديم مساهمات حتى يمكن نقل الوقود الذي تحمله ناقلة النفط "صافر" إلى سفينة أخرى من أجل تجنب كارثة بيئية وإنسانية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص، السيد هانس غرونديبرغ، والسيدة غادة مضوي، المديرية بالنيابة للعمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

ونرحب بتجديد الهدنة السارية حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي يمنحنا بصيصاً من الأمل ويمنح الشعب اليمني فترة هدوء نادرة في أزمة استمرت لفترة طويلة جداً. ويحدونا الأمل بشدة في أن تكثف الأطراف بالفعل مفاوضاتها خلال الشهرين المشمولين بوقف إطلاق النار الجديد، من أجل التوصل إلى هدنة موسعة بدون إبطاء، كي يتسنى البناء على هذه الفرصة لتمهيد الطريق نحو تحقيق السلام الدائم. لقد سررنا بالفعل برؤية انخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين في الميدان، وإعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات المدنية، وتحسن أزمة الوقود.

ولا تزال المكاسب التي تحققت من خلال تجديد الهدنة متفاوتة. فعلى الرغم من الضغوط الدولية من أجل سلام دائم في اليمن، لا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار المتفرقة مستمرة، وتفيد تقارير جديدة بوقوع قتال في محافظة شبوة. وإذا لم يُتخذ أي إجراء لكفالة استقرار الوضع بشكل مستدام، فلا يمكن استبعاد خطر حدوث مزيد من التصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مثيرة للقلق، حيث يبدو أن مسرح العمليات واحد من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. فمنذ بداية هذه الحرب المدمرة، تكبد المدنيون اليمنيون خسائر فادحة، بمن فيهم الأطفال، الذين قُتلوا أو سُوهوا بسبب الألغام الأرضية

وفي الختام، نؤكد مجدداً دعمنا للسيد غرونديبرغ في جهوده الدؤوبة لمواصلة الحوار بين الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل في اليمن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما.

لقد رحبت فرنسا بتجديد الهدنة في اليمن في ٢ آب/أغسطس، لمدة شهرين. وينبغي أن تساعد هذه الخطوة المهمة على التخفيف من معاناة الشعب اليمني، وينبغي أن يؤدي تمديد الهدنة إلى إلزام جميع الأطراف بالسلام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها السيد هانس غرونديبرغ للحفاظ على الهدنة، وندعو جميع أطراف النزاع إلى التعاون الكامل معه. كما نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية منذ بداية الهدنة، وندعو الحوثيين إلى تنفيذ التزاماتهم. ونكرر دعوتنا إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وندعو الأطراف إلى إجراء مناقشات شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه المناقشات ضرورية للتوصل إلى اتفاق سياسي، نعلم أنه السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. كما نؤكد من جديد أن مشاركة المرأة اليمنية في عملية السلام شرط حاسم لتحقيق السلام الدائم وفقاً لأحكام القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). وأود أن أرحب بالمناقشات التي جرت مؤخراً بشأن الإفراج عن المحتجزين وتبادلهم، والتي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالاشتراك مع مكتب المبعوث الخاص، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في آذار/مارس.

وعلى الرغم من الهدنة، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية مقلقة جداً في بعض المناطق. ولا يزال اليمن يتعامل مع أزمة إنسانية خطيرة بشكل خاص، ولا تزال ظروف العمل للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية مقلقة جداً. ونكرر التأكيد على أهمية كفاءة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. كما ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يحتجزهم الحوثيون.

إن إعادة فتح الطرق التي تخدم مدينة تعز بسرعة أمر حيوي. إذ يعيش مواطنوها في ظروف لا تتطابق نظراً لعدم إمكانية الوصول

إليها. وندعو فرنسا والحوثيين إلى تقديم التنازلات اللازمة والموافقة على

العمل بشكل بناء مع المبعوث الخاص بشأن هذه المسألة. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الأحداث الأخيرة في محافظة شبوة. وندعو إلى الهدوء والتعايش السلمي من أجل مصلحة الشعب اليمني.

وفيما يتعلق بحالة ناقلة النفط "صافر"، تكرر فرنسا التأكيد على الحاجة الملحة إلى تجنب كارثة بيئية وإنسانية جديدة. وندعو مرة أخرى الدول والقطاع الخاص إلى تقديم مساهمات مالية من أجل التمكين من بدء عملية الإنقاذ، تمثيلاً مع جهودنا مع المانحين الآخرين، بالتنسيق من هولندا.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات هذا الصباح، وهما المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة بالنيابة مضوي. ونرحب ترحيباً كبيراً بتجديد الهدنة على الصعيد الوطني بوساطة الأمم المتحدة لمدة شهرين آخرين. ونعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص غرونديبرغ وفريقه على جهودهم المتواصلة في ذلك الصدد. ويتيح هذا التمديد للأطراف الفرصة لتنفيذ الهدنة بالكامل ويسمح لليمنيين بمواصلة الاستعادة من انخفاض عدد الضحايا المدنيين والنزوح، وزيادة إمكانية الحصول على الوقود وتشغيل الرحلات الجوية المنتظمة من صنعاء وإليها. وندعو الأطراف إلى الاستجابة لنداء المبعوث الخاص والتوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح الهدنة الموسعة.

ولا يزال من المؤسف أن الحوثيين لم يوافقوا بعد على مختلف مقترحات المبعوث الخاص بشأن إعادة فتح الطرق في تعز. ويجب على جميع الجهات الفاعلة إعطاء الأولوية لسكان تعز والسعي إلى إحراز التقدم بشأن تلك النقطة الحرجة - وهي جزء لا يتجزأ من أي هدنة موسعة - بأسرع ما يمكن.

كما قلنا من قبل، نود أن نرى هدنة موسعة تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وتسوية سياسية شاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. وكما ناقشت العديد من النساء اليمنيات اللواتي قدمن إحاطات في المجلس، فإن الاستبعاد المستمر للنساء من محادثات السلام على الصعيد الوطني يضر بشكل

في الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة. وندعو أيضا إلى الإفراج الفوري عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعتقلين. في الختام، خلصت تقارير فريق الخبراء اليمني إلى أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لا تزال ترتكب في جميع أنحاء اليمن. يجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة والمساءلة في جهودنا المستمرة لإحلال السلام في اليمن. ويعد الرصد والإبلاغ القائمان على الأدلة أمرين حاسمين. وندعو أيضا جميع الجهات الفاعلة أن تتكفل بجعل المساءلة عنصرا مركزيا في مناقشات السلام في المستقبل. وبدون ذلك، سيظل السلام الدائم بعيد المنال.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة بالنيابة السيدة مضوي على إحاطتهما التنويريتين. وسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بآخر تمديد لاتفاق الهدنة لمدة شهرين وبالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص. ونقدر اتفاق الطرفين على تكثيف المفاوضات بشأن اتفاق موسع. ومن المهم أيضا الآن تكثيف المناقشات حول فتح الطرق في تعز وغيرها من القضايا الملحة التي طالب الشعب اليمني بإحراز تقدم بشأنها. ومنذ نيسان/أبريل، حققت الهدنة مكاسب إنسانية ذات مغزى وإغاثة تشتد إليها الحاجة. لقد شهدنا انخفاضا في عدد الضحايا في صفوف المدنيين، وانخفاضا في النزوح، ومزيلا من سفن الوقود القادمة إلى ميناء الحديدة، وفتح مطار صنعاء. ومع ذلك، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لإنهاء معاناة الشعب اليمني.

ندين الهجوم الأخير في تعز ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع اشتباكات في شبوة. وفي كلا المكانين، تضرر المدنيون، بمن فيهم الأطفال. ونحض كلا الجانبين على وقف التصعيد، واحترام الهدنة، والتعاون بقدر أكبر مع المبعوث الخاص، والالتزام بإجراء مفاوضات منتظمة، والتنسيق وتدابير بناء الثقة. كذلك ندعو إلى استمرار إشراك المرأة في جميع عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك في لجنة تبادل الأسرى، واللجنة العسكرية والأمنية، ولجنة تعز. ثمة

كبير بأفاق تحقيق ذلك السلام. ويجب أن يقابل دور المرأة الجوهري في بناء السلام في جميع أنحاء البلد بمشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مراحل عملية السلام وعلى جميع مستويات التمثيل السياسي. نرحب بالاجتماعات الأخيرة للجنة التنسيق العسكرية، وكذلك باختتام الاجتماع السادس بشأن اتفاق تبادل المحتجزين. ونحث الطرفين بقوة على وضع اللمسات الأخيرة على قوائمهما، والتحرك بسرعة نحو الإفراج عن المحتجزين. ويمكن أن يمثل ذلك ممارسة قوية في بناء الثقة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير، بما في ذلك في الجلسة التي انعقدت في الشهر الماضي (انظر S/PV.9088)، وهي تقارير تفيد بأن الجانبين أرسلتا تعزيزات عسكرية إلى الخطوط الأمامية. ومن المثير للقلق بشكل خاص أن نسمع عن استمرار الحوثيين في استخدام المخيمات الصيفية لتجنيد الأطفال وتلقيحهم. ونحثهم بقوة على تنفيذ خطة عملهم لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها في ذلك الصدد. لقد دفع عدد كبير جدا من الأطفال اليمنيين ثمن الصراع الذي يخوضه أولئك الذين يتعين عليهم توفير الحماية لهم. وكان الهجوم الذي وقع في ٢٣ تموز/يوليه على تعز، والذي أسفر عن إصابة ١٠ أطفال ومقتل طفل واحد، أمرا مؤسفا. ويساورنا القلق أيضا إزاء الاشتباكات الأخيرة في شبوة. ونحن ندين بشدة تلك الأعمال العنيفة ونذكر الأطراف بالتزاماتها بحماية حياة المدنيين وصحتهم، بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من المؤسف أن الحالة الإنسانية تزداد سوءا. إذ يواجه اليمنيون مستويات غير مسبقة من الجوع، وبينما زادت واردات الوقود، لكنه في الواقع لا يزال مكلفا للغاية بالنسبة للعديد من اليمنيين العاديين. خلال الشهر الماضي، أثرت الفيضانات الكارثية الناجمة عن الأمطار الغزيرة على مئات الآلاف من اليمنيين، وكثير منهم نازحون داخليا، ونعرب عن أعماق مشاعر العزاء والمواساة لأولئك الذين فقدوا أحبائهم. ونشجع الحكومة على مضاعفة جهودها لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، ولا سيما المشاركة

العسكرية واستئناف الرحلات الجوية في مطار صنعاء والدخول المنتظم لناقلات النفط إلى ميناء الحديدة والتواصل المنتظم بين أطراف النزاع من خلال لجنة التنسيق العسكرية كلها نتيجة الجهود المشتركة التي قامت بها الأطراف اليمنية ودول المنطقة والأمم المتحدة. ونشيد إشادة كبيرة بالمساعي الحميدة التي يقوم بها المبعوث الخاص غرونديبرغ، ونشيد أيضا بالدور النشط الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعمان وبلدان أخرى في المنطقة.

بعد سبع سنوات ونيف من الصراع في اليمن، يتوق الشعب اليمني إلى العودة إلى السلام على جناح السرعة. والحالة في البلد تمر بمرحلة حرجة من الانتقال من الفوضى إلى النظام. يجب على جميع الأطراف في اليمن التمسك بالمسار العام نحو تسوية سياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور نشط وبناء في تيسير محادثات السلام وتوطيد الهدنة وتوسيع نطاقها باطراد لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام والاستقرار في الأجل الطويل.

أولا، ينبغي تنفيذ الهدنة تفيذا كاملا. ومنذ بدء الهدنة، حدث انخفاض ملحوظ في عدد الضحايا المدنيين التي تتسبب بها العمليات العسكرية. بيد أن السلام لم يسد في مناطق مثل تعز ومأرب وشبوة، ولا تزال الحالة الأمنية هشة. وينبغي للأطراف المعنية أن تقي بالكامل بالتزامها بالهدنة، وأن تتجنب جميع الهجمات على المدنيين والمرافق المدنية، وأن تستفيد استفادة كاملة من آلية لجنة التنسيق العسكرية للحفاظ على الاتصال المنتظم ومعالجة المسائل من خلال الحوار والتشاور.

ثانيا، ينبغي توسيع نطاق مكاسب الهدنة. ندعو جميع الأطراف اليمنية إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها تمديد الهدنة، والعمل مع بعضها البعض لإحراز تقدم في فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى، ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، وزيادة عدد الرحلات الدولية في مطار صنعاء، والتعامل مع القضايا الأخرى التي تؤثر على معيشة الناس ورفاههم. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة اليمنية والحوثيون بشأن تبادل الأسرى. ونأمل أن تبدي أطراف النزاع إرادتها

حاجة إلى المزيد من النساء في جميع جوانب السياسات اليمنية. لذلك شعرنا بخيبة أمل لعدم تعيين أي امرأة من بين الوزراء الجدد في اليمن. مع بدء العام الدراسي الجديد في آب/أغسطس المقبل، يجب إيلاء اهتمام خاص لحماية مستقبل اليمن، أي أطفاله. وندعو الطرفين إلى الامتثال للالتزامات التي تعهدا بها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال، وعدم استخدامهم في الصراعات المسلحة.

نرحب بالاجتماع السادس الأخير للجنة الإشراف المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين الذي انعقد في الأردن، ونحث الأطراف على وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المحتجزين مع التركيز على إعطاء الأولوية للإفراج غير المشروط عن جميع المرضى والجرحى والأطفال المحتجزين، وكذلك عن الأشخاص المحتجزين تعسفا، والمحتجزين السياسيين والصحفيين. نشعر أيضا بحزن عميق لسماعنا عن الفيضانات المفاجئة الأخيرة التي تسببت بمقتل العشرات، وألحقت أضرارا بالهياكل الأساسية العامة، وأثرت بشكل غير متناسب على المشردين داخليا. وأفيد أيضا بأن مياه الفيضانات أزاحت الألغام الأرضية ونقلتها إلى مناطق جديدة. ولذلك، لا بد من بذل جهود عاجلة وموسعة لإزالة الألغام لحماية المدنيين، وتمكين الناس من حرية التنقل. أخيرا، أود أن أذكر مرة أخرى بالحاجة إلى مزيد من التمويل من المانحين لمنع الكارثة الإيكولوجية والبيئية والإنسانية التي يمكن أن تتسبب بها ناقلة النفط صافر، وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية دعم خطة الأمم المتحدة المتعلقة بناقلة النفط صافر.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ والمديرة بالنيابة غادة مضوي على إحاطتهما، وأرحب بالممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

رحبت الصين بتمديد الطرفين للهدنة في اليمن في ٢ آب/أغسطس. وقد أحدثت الهدنة التي استمرت لأكثر من أربعة أشهر، تغييرا إيجابيا كبيرا في الحالة في البلد. إن خفض تصعيد الاشتباكات

كل التوفيق والنجاح. أشكر السيد غرونديبرغ والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما. وأرحب بالممثلة الدائمة للهند ونقدم بالتهنئة بالعيد الوطني.

تجدد الحكومة اليمنية التزامها بنهج وخيار السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وتؤكد حكومة بلدي مجددا حرصها الكامل على إنجاح الهدنة الإنسانية وتنفيذ كامل بنودها والبناء عليها لوقف شامل لإطلاق النار وإنهاء الصراع ورفع المعاناة الإنسانية وتسهيل حياة أبناء شعبنا اليمني الذين يقعون تحت سلطة المليشيات الحوثية.

وفي المقابل، تثبت هذه المليشيات عدم جدتها وعدم رغبتها في السلام وسعيها لإفشال كل الجهود الرامية لتحقيق هذا الهدف، والتصل عن التزاماتها بموجب الهدنة، والاستمرار في الاعتداءات والخروقات التي بلغت أكثر من ٥٠ خرقا يوميا أسفرت عن سقوط ١٨٧ شهيدا ٩١٠ جرحى. أن الأحداث التي نشهدها منذ سريان الهدنة تؤكد أن المليشيات الحوثية تقف حجر عثرة أمام جهود التهدئة وإحلال السلام وتحاصر المدنيين وتنهب الإيرادات وتتخذ الملف الإنساني أداة للتضليل والابتزاز والمساومة.

لقد وقع شعبنا اليمني الصابر ضحية، وتحت ضغوط هذه الحرب المدمرة التي أضحت نتائجها وخيمة على كافة الصعد. ونكرر ما أكدنا عليه سابقا ونؤكد عليه اليوم، أن تغليب لغة الحوار هي الطريق الأمثل والأسمي للخروج من هذا الصراع. ويتحتم على الحوثيين اغتنام فرص السلام، والجنوح للحوار والابتعاد عن لغة الحرب وتصعيد حربهم على اليمنيين وجيرانهم في المنطقة، وتجنّب شعبنا اليمني المزيد من المعاناة الإنسانية.

قامت الحكومة اليمنية بتسيير ٣٣ رحلة ذهابا ومثلها إيابا من وإلى مطار صنعاء حتى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢، نقلت أكثر من ١٥٠٠٠ مسافر رغم العراقيل العديدة التي خلقتها المليشيات الحوثية.

السياسية ومرونتها بالكامل، وأن تكثف، من خلال جهود وساطة المبعوث الخاص غرونديبرغ، مشاوراتها بغية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن توسيع نطاق اتفاق الهدنة.

ثالثا، يجب أن يزداد التركيز على تحسين الحالة الإنسانية. فنتيجة لنقص المساعدات الدولية ومدخلات الموارد، تواجه مشاريع الأمم المتحدة للمعونة في اليمن الضغط جراء النقص في التمويل. ومنذ بداية الصيف، تتعرض أماكن كثيرة في اليمن للفيضانات، التي أسفرت عن تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص. والحالة في مخيمات اللاجئين في محافظة مأرب عصبية جدا. وتهيب الصين بالمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية لتوفير الضروريات الأساسية اليومية والإمدادات الطبية للسكان المتضررين ومنع وقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق. وينبغي لجميع الأطراف اليمنية أيضا تيسير العمليات الإنسانية والتنسيق معها.

رابعا، ينبغي بذل الجهود لتهيئة بيئة إقليمية مواتية. إن الحالة في اليمن تؤثر على السلام والاستقرار في منطقة الخليج، ومفتاح الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بأيدي بلدان الخليج نفسها. وتشجع الصين بلدان المنطقة على التعاون في نفس الاتجاه، بصورة تدريجية وعلى أساس الاحترام المتبادل، لمعالجة شواغلها من خلال إجراء مشاورات على قدم المساواة. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تقدم دعما مجديا للتوصل إلى تسوية سلمية للمسألة اليمنية.

وما فتئت الصين تدعو دائما إلى احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقيّد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وسنقف دائما إلى جانب الشعب اليمني وسنواصل العمل مع بلدان منطقة الخليج والمجتمع الدولي لتقديم مساهمات أكبر في عملية السلام اليمنية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمح لي سيدي الرئيس في البداية أن أهنيكم على رئاستكم لهذا المجلس، متمنيا لكم، ولوفد بلدكم الصديق

رفعه فوراً ودون أي تأخير، حيث تعمل هذه المليشيات بالتحايل على اتفاق الهدنة وممارسة أشكال التعنت والمماطلة في هذا الملف الإنساني، وترفض فتح الطرق الرئيسية وتحويل المعابر إلى مقابر لليمنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الأمر الذي يكشف مدى استخفاف هذه المليشيات بجهود ودعوات هذا المجلس الموقر لإنهاء معاناة أكثر من ٤ ملايين مدني في تعز وتقييد حركتهم ودفعهم لسلوك طرق جبلية وعرة وخطيرة، تسببت في وفاة العشرات في حوادث متفرقة وخسائر مادية باهظة. وتمنع دخول البضائع والمساعدات الإنسانية والإغاثية.

إن تصعيد المليشيات الحوثية لجرائمها والقتل المتعمد للأطفال في تعز المحاصرة قبل ساعات من إعلان تجديد الهدنة، يعكس استهانتها بأرواح اليمنيين وعدم التزامها بنود الهدنة، ويمثل تحدياً سافراً لإرادة وجهود هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي، حيث تواصل هذه المليشيات استهداف المدنيين في عمليات قنص وقصف بالطيران المسير والصواريخ في ظل سريان الهدنة، الأمر الذي تسبب في سقوط العشرات من الضحايا المدنيين. وآخر هذه الجرائم هي قيام المليشيات الحوثية بقصف أحد أحياء مدينة تعز الذي نتج عنه قتل وإصابة ١١ طفلاً أثناء تواجد المستشار العسكري للمبعوث الخاص في تعز لمراقبة الالتزام بالهدنة. من ارتكب هذه الجريمة هي المليشيات الحوثية. والبعث برسائل خاطئة فيما يتعلق بارتكاب هذه الجرائم يشجع الحوثيين على ارتكاب المزيد من هذه الانتهاكات والإفلات من العقاب.

هذه جريمة تضاف إلى سجل الانتهاكات التي ترتكبها المليشيات على مدى السنوات السبع الماضية. وتتساءل هنا أمام هذا المجلس، كم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال سيقتلون، قبل وقف هذه الحرب ووضع حد لجرائم الحوثيين وانتهاكاتهم في تعز، وبقيّة المناطق اليمنية ومحاسبة مرتكبيها.

ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى إعادة النظر في التعامل مع سلوك المليشيات الحوثية، وممارسة ضغوط حقيقية عليها للانخراط بحسن نية في جهود التهدئة وإحلال السلام، والحيلولة دون استغلال الهدنة للتحشيد العسكري وإعادة التموضع للتحضير لدورة

كما بلغ عدد سفن المشتقات النفطية الواصلة عبر ميناء الحديدة ٣٤ سفينة حتى ١٠ من آب/أغسطس الجاري تحمل أكثر من مليون طن من المشتقات النفطية. وبلغت الرسوم الجمركية والضريبية لهذه المشتقات أكثر من ١٣٠ مليار ريال يمني، كافية لتغطية الجزء الأكبر من مرتبات الخدمة المدنية والمتقاعدين في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية. إلا أن هذه المليشيات استمرت في تحصيل هذه الإيرادات وجبايتها، وحرمان الموظفين من مرتباتهم وتسخيرها لمجهودهم الحربي ضد اليمنيين وإطالة أمد الصراع.

يعمل مجلس القيادة الرئاسي على مصفوفة من الإصلاحات المالية والإدارية لإدارة الموارد والإشراف والمتابعة على تيسير واستيعاب الدعم المقدم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتنفيذ حزمة من المشروعات بهدف تحسين الخدمات وسبل العيش للمواطنين، وتعزيز أجهزة الدولة لإنفاذ القانون والتخفيف من المعاناة الإنسانية التي تسببت بها حرب المليشيات الحوثية. وتتطلع الحكومة إلى تقديم المزيد من الدعم من المجتمع الدولي لبرامجها وخططها لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي ودمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر. كما تقدر الحكومة اليمنية الدعم السخي الذي تقدمه الدول الشقيقة والصديقة بشكل مباشر أو عبر خطة الاستجابة الإنسانية للتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني، وفي مقدمة تلك الدول أشقاؤنا في المملكة العربية السعودية.

إلا إنه وبالرغم من هذا الدعم لا تزال العمليات الإنسانية عاجزة عن الوصول لكافة المحتاجين، إما بسبب نقص التمويل الذي يهدد بوقف المشاريع الإغاثية أو نتيجة العقوبات التي تفرضها المليشيات الحوثية، وتحويل مسار المساعدات بعيداً عن مستحقيها. ونجدد دعوتنا للمجتمع الدولي لإبقاء اليمن على رأس قائمة أولوياته وتقديم المزيد من الدعم للتخفيف من الأزمة الإنسانية، لا سيما في ظل الظروف الدولية الراهنة والارتفاع في أسعار الغذاء والوقود.

يدخل حصار المليشيات الحوثية المدعومة من إيران على تعز سنته الثامنة. ويشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية ويستدعي

جديدة من التصعيد، ومضاعفة الجهود لحمل هذه الميليشيات على الوفاء بالتزاماتها، وفي المقام الأول فتح المعابر والطرق الرئيسية في تعز والمدن الأخرى خلال فترة التمديد الحالية للهدنة. وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين على مبدأ الكل مقابل الكل، ومعالجة القضايا الأخرى المهمة.

إن الوقت ليس في صالحنا لتفادي هذه الكارثة التي ينبغي أن تحظى باهتمام هذا المجلس والمجتمع الدولي. وندعو مجدداً إلى المساهمة في سد فجوة التمويل اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لتحاشي وقوع كارثة لن تُحمد عقباه.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفِعَتُ الجلسة الساعة ١١/٤٠.

تشدد في هذا الوقت من كل عام حدة التيارات البحرية في جنوب البحر الأحمر، بالإضافة إلى مخاطر نشر الألغام البحرية حول الناقلات صافر، الأمر الذي يزيد من خطر انفجار أو تسرب النفط من الناقلات. وتحذر الحكومة اليمنية مجدداً من الخطر الذي تمثله هذه الناقلات على الأوضاع البيئية، والاقتصادية، والإنسانية في اليمن وفي دول المنطقة والعالم. وعبرت الحكومة عن دعمها للجهود التي تقودها الأمم المتحدة

تشدت في هذا الوقت من كل عام حدة التيارات البحرية في جنوب البحر الأحمر، بالإضافة إلى مخاطر نشر الألغام البحرية حول الناقلات صافر، الأمر الذي يزيد من خطر انفجار أو تسرب النفط من الناقلات. وتحذر الحكومة اليمنية مجدداً من الخطر الذي تمثله هذه الناقلات على الأوضاع البيئية، والاقتصادية، والإنسانية في اليمن وفي دول المنطقة والعالم. وعبرت الحكومة عن دعمها للجهود التي تقودها الأمم المتحدة